مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

حظر الخمور في الولايات المتحدة الامريكية (1917-1933)، دراسة في التعديلين الدستوريين الثامن عشر والحادي والعشرين

م. بارق احمد تالي جياد
وزارة التربية / مديرية تربية بغداد- الرصافة الأولى
(ahmed.barik@yahoo.com)
07707877117

مستخلص البحث :
يدرس هذا البحث سياسة حظر الخمور في الولايات المتحدة الامريكية (1917-1933): دراسة في التعديلين الدستوريين الثامن عشر والحادي والعشرين ، بوصفها واحدة من أبرز التجارب التشريعية والدستورية في التاريخ الأمريكي الحديث، والتي هدفت إلى إعادة تنظيم المجتمع عبر التدخل الدستوري المباشر في ضبط أنماط السلوك والاستهلاك، استنادا إلى تصورات إصلاحية ذات أبعاد أخلاقية ودينية واجتماعية واقتصادية، إذ جاءت تلك السياسة في سياق صعود حركات الاعتدال والمنظمات الإصلاحية التي رأت في استهلاك الكحول مصدرا للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى إقرار التعديل الثامن عشر وبدء تطبيق الحظر عام 1920 . يخلص البحث إلى أن حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية لم يحقق أهدافه الإصلاحية بالشكل المتوقع، إذ أدت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بتطبيقه إلى تراجع الدعم الشعبي والسياسي الداعمة له، وظهرت نتائج عكسية تمثلت في اتساع الجريمة المنظمة والاقتصاد غير المشروع ، الأمر الذي انتهى بإلغائه عبر التعديل الحادي والعشرين عام 1933، وهو ما يعكس حدود فاعلية التشريع الدستوري في إحداث تغيير اجتماعي شامل .

الكلمات المفتاحية : حظر الخمور، حركة الاعتدال، التعديل الدستوري، الولايات المتحدة الأمريكية).

المقدمة

تعد سياسة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز التجارب التشريعية والاجتماعية التي شهدها التاريخ الأمريكي الحديث، إذ مثلت محاولة لإعادة تنظيم المجتمع من خلال التدخل الدستوري المباشر في أنماط السلوك والاستهلاك، انطلاقا من تصورات إصلاحية ارتبطت بالأبعاد الأخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. وقد جاءت تلك السياسة نتيجة مسار طويل من نشاط حركات الاعتدال والمنظمات الإصلاحية التي سعت إلى الحد من استهلاك المشروبات الكحولية، والتي عدت سببا في انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي انتهى بإقرار التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي وبدء تطبيق الحظر على المستوى الاتحادي عام 1920، إلا أن تجربة الحظر لم تحقق النتائج التي توقعها مؤيدوها بصورة كاملة، إذ أفرز تطبيقها تحولات واسعة تجاوزت أهدافها المعلنة، تمثلت في اتساع الأسواق غير المشروعة، وظهور أنماط جديدة من الجريمة المنظمة، وتنامي الجدل حول حدود تدخل السلطات العامة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية في إعادة تقييم جدوى استمرار تلك السياسة؛ وأدى ذلك في النهاية إلى إلغاء الحظر من

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

خلال التعديل الحادي والعشرين للدستور الأمريكي عام 1933، في خطوة شكلت سابقة دستورية مهمة في التاريخ الأمريكي، من هنا جاء اختياري " **حظر الخمور في الولايات المتحدة الامريكية (1917-1933): دراسة في التعديلين الدستوريين الثامن عشر والحادي والعشرين** " ، لما تمثله تلك التجربة من أهمية تاريخية ودستورية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد من أبرز المحاولات التي شهدها العصر الحديث لتوظيف النص الدستوري بوصفه أداة لمعالجة قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وأخلاقية ، فضلا عن كشف طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والقرار السياسي والتشريع الدستوري، وبيان مدى قدرة الادارة الأمريكية على إعادة تنظيم السلوك المجتمعي من خلال الوسائل القانونية ، لاسيما تفسير العوامل التي قادت إلى الانتقال من إقرار الحظر دستوريا إلى إلغائه لاحقا، وما أظهرته تلك التجربة من حدود فاعلية التدخل التشريعي في تنظيم النشاطين الاقتصادي والاجتماعي.

ان إشكالية التي يطرحها البحث هي " **إلى أي مدى نجح التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي في تحقيق أهداف الإصلاح الاجتماعي من خلال توظيف السلطة الدستورية لتنظيم السلوك الفردي، وما العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تراجع سياسة حظر الخمور وانتهائها بإقرار التعديل الحادي والعشرين عام 1933؟** . يتفرع عن تلك الاشكالية مجموعة من التساؤلات منها :

- **ما الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي أسهمت في إقرار التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي وفرض سياسة حظر الخمور؟ .**
- **إلى أي مدى نجحت سياسة حظر الخمور في تحقيق أهدافها الإصلاحية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي خلال مدة تطبيقها 1920–1933 ؟.**
- **ما المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تراجع سياسة حظر بموجب التعديل الحادي والعشرين للدستور الأمريكي؟ .**

اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق الدستورية والتشريعية الأمريكية، إلى جانب الكتب والدراسات والبحوث الأكاديمية ذات الصلة بموضوع حظر الخمور، وذلك بهدف بناء رؤية تاريخية وتحليلية متكاملة لتطور سياسة الحظر وأسباب إقرارها ونتائج تطبيقها وتداعياتها .

انتظم البحث في مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة: تناول المحور الأول ، حركة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1917، وخصص المحور الثاني لدراسة إقرار التعديل الثامن عشر وتطبيق سياسة الحظر ونتائجها خلال المدة 1920–1933، أما المحور الثالث فقد تتبع طبيعة العوامل التي أسهمت في تراجع سياسة الحظر وانتهائها بإقرار التعديل الحادي والعشرين وإلغاء الحظر عام 1933، ثم اختتم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

المحور الاول

حركة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1917

شهد المجتمع الأمريكي انتشارا واسعا لعادات شرب وتعاطي الخمور بين مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، إذ ارتبطت المشروبات الكحولية بالمناسبات العامة وأجواء العمل والعلاقات الاجتماعية، وعدت وسيلة للتودد وتعزيز الروابط بين الأفراد، وبرز ذلك بوضوح في ميادين العمل، ولاسيما في أحواض بناء السفن والأنشطة الصناعية، اذ كان تناول الخمور جزءا مألوفا من الحياة اليومية للعمال وأصحاب الأعمال، غير أن تفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة عن الإفراط في تعاطي الكحول دفع أنصار (**حركة الاعتدال**) Temperance advocates ، إلى الدعوة للحد من انتشار تلك الظاهرة، بعد أن رأوا أنها تؤثر سلبا في الإنتاجية والانضباط العام، فضلا عن انعكاساتها على القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع الأمريكي (Rumbarger, 1989 ,P.p.8-9 .). تعود بدايات حركة الاعتدال في الولايات المتحدة الامريكية إلى أواخر القرن الثامن عشر، إذ يعد الطبيب الأمريكي بنجامين راش Benjamin Rush(1746-1813) ، من أبرز روادها ومؤسسي توجهاتها الفكرية الأولى، اذ كان راش من أشهر الأطباء في عصره، وامتلك تأثيرا علميا واجتماعيا واسعا، لاسيما في ما يتعلق بالقضايا الصحية والسلوكية في المجتمع الأمريكي ، اذ نشر راش عام 1810 الطبعة الثامنة من كتيبه الشهير الذي جاء بـ (**ستة وثلاثين صفحة**)، بعنوان (**بحث في آثار المشروبات الكحولية على جسم الإنسان وعقله**) ، تناول فيه بالتحليل العلمي والأخلاقي آثار استهلاك الكحول على الصحة الجسدية والعقلية ، محذرا من انعكاساته السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع (Rush, 1810)، اذ أسهم ذلك العمل في ترسيخ الأسس الفكرية المبكرة لحركة الاعتدال، والتي دعت لاحقا إلى تقليل استهلاك الكحول ثم الحد منه تدريجيا (Society, 1909 ,P.152). كانت حركة مناهضة الكحول بحاجة إلى دعم لتوسيع نطاق أفكارها ، فاستقطبت اهتمام القيم الثقافية للكنيسة البروتستانتية، وبفضل ذلك الدعم ، بدأت حركة الاعتدال بالتوسع تدريجيا سعيا إلى التأثير في صانعي القرار ودفعهم نحو سن تشريعات تحد من استهلاك الكحول وإنتاجه تمهيدا لحظره، وفي

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

اطار ذلك التوجه، تأسست (**الجمعية الأمريكية للاعتدال**[1]) American Temperance Society عام 1826 ، بمبادرة من ماركوس مورتون Marcus Morton (1784–1864) ، لتصبح إحدى أبرز المؤسسات المنظمة التي قادت حملات التوعية والإصلاح الاجتماعي، وأسهمت في تحويل قضية الاعتدال من نشاط مجتمعي محدود إلى حركة ضغط ذات تأثير سياسي متزايد على مستوى الولايات والحكومة الفيدرالية (Winskill, 1893 ,P.41)، اذ كان هدفها مكافحة مشكلة الكحول من خلال تنظيم استهلاكها بدلا من إلغائها تماما ، ورأت الحركة أن فرض الامتناع عن الكحول سيؤدي إلى تغيير أنماط حياة المدمنين، وهو ما ينعكس إيجابا على تحسين الحياة الأسرية والمهنية والاجتماعية (H.Lowinson, 2011 ,P.139) .

شكلت حركة الاعتدال في الولايات المتحدة الأمريكية تيارا إصلاحيا بارزا خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إذ ربطت بين استهلاك الكحول وتفاقم مشكلات الفقر والعنف الأسري والتفكك الاجتماعي، ولا سيما في البيئات الحضرية الفقيرة، وعدت الحانات مصدرا رئيسيا لتلك الظواهر، مما دفعها إلى المطالبة بالحد من استهلاك الخمور أو منعها، فضلا عن ذلك تحول الامتناع عن الكحول إلى رمز للانضباط والانتماء إلى الطبقة الوسطى، وأداة للتمييز الاجتماعي بين العامل المجتهد وغير الموثوق، وكذلك بين الأمريكي الأصلي والمهاجر، الأمر الذي أسهم في انتقال الحركة من إطارها النخبوي إلى حركة جماهيرية واسعة التأثير في المجتمع الأمريكي (Patricia A. Adler, 2012 ,P.36) . اتسمت حركة الاعتدال بارتباطها الوثيق بالقيم الدينية البروتستانتية وبخطاب الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي؛ اذ رأت في الخمر تهديدا للقيم الأمريكية التقليدية في ظل تزايد الهجرة والتنوع الحضري ، فضلا عن ذلك أسهم عدد من الفاعلين في الاقتصاد والسياسة في ترسيخ الدعم لحركة الامتناع عن الكحول خلال الثورة الصناعية الامريكية بعد النصف الثاني من القن التاسع عشر، إذ جرى التعامل مع القضية بوصفها مسألة إنتاجية بالدرجة الأولى، وقدم بعض رجال الصناعة مثل لويس إدوين ثايس Lewis Edwin Theiss (1878–1963) ، تصورا اقتصاديا واضحا يقوم على أن استهلاك الكحول ينعكس سلبا على كفاءة العامل ويؤدي إلى تقليص الإنتاجية، وبالتالي إلى خسائر مباشرة

---

[1] **الجمعية الأمريكية للاعتدال : تعد واحدة من أوائل التنظيمات الرسمية لحركة الاعتدال في الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تأسست في الثالث عشر من شباط 1826 في مدينة بوسطن ، اذ كان هدفها الأساسي الحد من الاستهلاك المفرط للمشروبات الكحولية، مع توجه تدريجي نحو الدعوة إلى الامتناع التام عن الكحول بوصفه سلوكا صحيا وأخلاقيا واجتماعيا . عقدت الجمعية أول اجتماع سنوي لها في الرابع عشر من تشرين الثاني 1827 داخل كنيسة هانوفر في بوسطن، وانتخبت هيئاتها الإدارية التي تكونت اربع اشخاص ماركوس مورتون رئيسا ، وصومائيل هوبارد نائبا له ، ووليام روبس امينا للصندوق ، وجون تابات مدققا للحسابات ، ولجنة أخرى تنفيذية من خمسة اشخاص ، وحددت نظام العضوية بـ(ثلاثون دولار) للعضوية الشرفية، و(مائتان وخمسون دولار) لمنصب نائب رئيس شرفي. توسعت الجمعية خلال السنوات الأولى، إذ تم انتخاب(أربعة وثمانون عضوا) إضافيا في الثاني عشر من اذار 1826، وتأسيس نحو (30 جمعية) فرعية خلال العام نفسه. بلغ عدد الجمعيات التابعة لها نحو (220 جمعية) محلية عام 1828، وتراوح عدد أعضاء كل منها بين (عشر واربعمائة) عضوا . ساهمت تلك الجمعية في ترسيخ الخطاب الطبي والديني الداعم للاعتدال، لاسيما بعد قرارات الجمعيات الطبية في ماساتشوستس ونيوهامبشير عام 1827 التي عدت الماء هو المشروب الأنسب للإنسان. شكلت الجمعية مرحلة انتقالية مهمة ومهدت لتطور حركة الحظر التي انتهت دستوريا بإقرار التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي .**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

في الأرباح، وهو ما جعل الامتناع يعرف كأداة لضبط العمل الصناعي وليس مجرد سلوك أخلاقي ، اذ انسجم مع ذلك الاتجاه موقف إدارات الشركات الكبرى التي رأت في الكحول تهديدا لاستقرار قوة العمل وانضباطها، الأمر الذي دفعها إلى دعم أي سياسات تحد من انتشاره داخل المجتمع الصناعي (McGirr, 2016 ,P.p.28-29)، وبسبب الارتباط الوثيق بين حركة الاعتدال وحركة إلغاء الرق والكنائس الأفريقية الأمريكية، برز الأمريكيون السود بوصفهم من أبرز المؤيدين لها، من بين هؤلاء الزعيم فريدريك دوغلاس Frederick Douglass (1818–1895) الذي قال: " **قد يكون الإنسان عبدا لسيد يفرض عليه القيود، كما قد يصبح عبدا للويسكي والروم، فالعبد السكير لا يثير خشية مالكه من التفكير في التمرد أو السعي إلى الهروب شمالًا، أما العبد الرصين الواعي فهو الذي يمثل الخطر الحقيقي، لأنه يمتلك القدرة على التفكير واتخاذ القرار، الأمر الذي يدفع سيده إلى تشديد الرقابة عليه وإبقائه في حالة من العبودية**" (Glen R. Hanson, 2024, P.220) .

ادت الصحافة الصناعية دورا في تعزيز حركة الاعتدال عبر ربط تحرير الصناعة من الكحول بزيادة الأرباح وتقليل الهدر، مع الإشارة إلى أن استمرار الخسائر الناتجة عن الإدمان قد يدفع المؤسسات الصناعية إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه العمال، اذ مثل ويليام جيننغز بريان William Jennings Bryan (1860-1924) أحد أبرز الوجوه المرتبطة بالبعد السياسي والديني للحركة، إذ وظف خطاب الإصلاح الأخلاقي في سياق صراع أوسع بين القيم الريفية التقليدية والتحولات الحضرية والصناعية، بما جعل قضية الامتناع جزءا من معركة حول هوية المجتمع الأمريكي ومعاييره الأخلاقية (McGirr, 2016 ,P.p.28-29) ، وبالتالي، فان تلك الحركة لم تكن مجرد دعوة أخلاقية، وانما تحولت إلى مشروع اجتماعي واقتصادي واسع سعى إلى إعادة تشكيل سلوك المجتمع الأمريكي بما يخدم الكفاءة والإنتاج والاستقرار الاجتماعي.

كان اول نجاح حققته تلك الحركة هو قانون مين Maine Law [2] (Fisher, 2024, P.113)، عام 1851 ، الذي اصدره عمدة بورتلاند بولاية مين ، نيل داو Neal Dow (1804–1897) ، الا انه أثار احتجاجات قمعت باستخدام القوة، مما أسفر عن سقوط ضحايا بين المتظاهرين ، فضلا عن ذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك المدة تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة، ارتبطت بعملية التصنيع واتساع المدن الصناعية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أنماط استهلاك الكحول، اذ أسهمت الهجرة الأوروبية المتزايدة في إدخال تقاليد ثقافية متنوعة إلى المجتمع الأمريكي، كان من بينها عادات مرتبطة بشرب الكحول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاكه في العديد من المناطق الحضرية، بينما واجه بعض المهاجرين في البيئات الفقيرة والمهمشة ظروفا صعبة تمثلت في الفقر والعزلة الاجتماعية، إلى جانب

[2] **بدأ قانون مين عام 1851 كأول متوافق مع حظر بيع المشروبات الكحولية في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ مثل نقطة تحول في حركة الحرية الجزئية التي انطلقت من ولاية مين تحت مخطط عمدة بورتلاند نيل داو، اذ تحول ذلك القانون إلى فكرة الإصلاح الأخلاقي والديني، وسرعان ما تحول إلى نموذج مثالي لموجة واسعة من القوانين المشابهة . خلال أربع سنوات فقط تبنت أربعة عشر ولاية وإقليما قوانين مشابهة لقانون مين، مثل إلينوي، أوهايو، إنديانا، أيوا، نيويورك وغيرها ، الا ان ذلك التوسع لم يكن مستقرا، إذ بدأ يتراجع بعد عام 1855 نتيجة لصعوبات التطبيق وتغير الظروف الاجتماعية والاجتماعية، فضلا عن الأزمات التي سبقت الحرب الأهلية .**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

صعوبة التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة، ورفض بعضهم للبدائل من المشروبات غير الكحولية ، بل فضلوا الاستمرار في ممارسة تقاليدهم المرتبطة بشرب الكحول ضمن سياقات وتجارب اجتماعية وثقافية خاصة (Bertram, 2020 ,P.21). لذلك أصبحت الكحول نتيجة طبيعية لذلك التداخل بين الهجرة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وما نتج عنها من صراع بين القيم التقليدية التي حملها المهاجرون والتوجهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع الأمريكي.

بدأت حركة حظر الكحول تكتسب زخما متزايدا، لاسيما بعد ان أقدمت عدة مقاطعات على حظر الكحول بموجب قوانين محلية، اذ انضمت عدد الولايات إلى تلك الحملة من خلال تنظيم بيع واستيراد المشروبات الكحولية، غير أن تلك التشريعات لم تحقق نجاحا يذكر، إذ عجزت عن الحد من تدفق الكحول، الذي استمر تداوله بين الولايات رغم القيود المفروضة ، إذ بات من الواضح أن معالجة القضية لم تعد ممكنة من خلال التشريعات العادية، وإنما تطلبت إجراء تعديل دستوري يوفر الأساس القانوني اللازم لتطبيق سياسة الحظر على المستوى الاتحادي، نظرا لعدم قدرة القوانين المحلية على وقف تجارة الكحول بشكل فعال، رغم ما حظيت به حركة مكافحة الكحول بدعم عدد من كبار الصناعيين والشركات والمؤسسات الكبرى، التي أسهمت في تمويل الحملات المناهضة للكحول عبر تقديم تبرعات مالية سخية ، اذ استخدمت تلك الموارد في نشر الإعلانات وإطلاق الشعارات والبرامج التوعوية الهادفة إلى الحد من استهلاك الكحول وتعزيز الاتجاهات الداعية إلى مكافحته، باعتباره عاملا مؤثرا في الاستقرار الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي (McGirr, 2016 .P.58) . كانت النساء من أبرز القوى الداعمة لحركة مكافحة الكحول في الولايات المتحدة الامريكية خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، إذ أسست مجموعة من النساء في ولاية ماساتشوستس عام 1864 منظمة حملت اسم (**اتحاد النساء المسيحيات**) Woman's Christian Union ، وهي منظمة نسائية احتجاجية غير منظمة ، اتخذت رباطا أبيض شعارا لها، وقام أعضاؤها بزيارة أصحاب الحانات وإقناعهم بالتخلي عن تجارة المشروبات الكحولية، كما فرضن مقاطعة اجتماعية واقتصادية على كل من يدعم تلك التجارة، اذ أسهمت تلك الجهود في إغلاق عدد من الحانات ، واستمرت المنظمة في نشاطها حتى أصبح الشريط الأبيض رمزا للحركة النسائية الوطنية المناهضة للكحول

(Stevenson, 1907 ,P.8). تطورت تلك الجهود إلى حركة أوسع عرفت باسم (**الحملة النسائية**) Women's Crusade Against Alcohol ضد الكحول التي انطلقت أواخر عام 1873 في ولايات نيويورك وواشنطن وأوهايو، إذ اتجهت النساء إلى الحانات ونظمن حملات للضغط على أصحابها لحثهم على إغلاقها والتوقف عن بيع المشروبات المسكرة ، اذ حققت تلك الحركة نتائج ملموسة، تمثلت في تراجع استهلاك الكحول وانخفاض ملحوظ في عائدات الضرائب المرتبطة بالمشروبات الكحولية، الأمر الذي عكس اتساع تأثير النشاط النسائي في دعم حركة الاعتدال وتحويلها إلى قوة ضغط ذات أثر سياسي واجتماعي متزايد، إذ أغلق نحو (**سبعة عشر ألف وخمسة وسبعون**) محلا لبيع الخمور في ولاية أوهايو عام 1874، وهو ما أظهر تنامي الدور النسائي في حركة الاعتدال ومكافحة ، وانتقال النساء إلى ممارسة ضغط مجتمعي منظم أسهم في التأثير على الرأي العام وصناع القرار، اذ شكل ذلك النجاح نقطة تحول في مسار الحركة، وعزز القناعة بإمكانية توظيف التنظيم المجتمعي والإصلاح الأخلاقي لتحقيق أهداف تشريعية أوسع تمهد للحد من استهلاك الكحول على المستوى الوطني

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

أدى تصاعد نشاط حركة الاعتدال النسائية في الولايات المتحدة (Stevenson, 1907 ,P.8) الأمريكية إلى تأسيس (**الاتحاد النسائي المسيحي للاعتدال**) [3] Woman's Christian Temperance Union ، في اوهايو عام 1874، والذي مثل مرحلة انتقال من المبادرات النسائية الأولى غير المنظمة إلى إطار مؤسسي أكثر استقرارا وتنظيما، إذ جاء ليجمع تلك الجهود المتفرقة ويحولها إلى حركة موحدة ذات قيادة وبرنامج واضح، اذ تميز ذلك الاتحاد عن الحملة النسائية السابقة في أنه لم يقتصر على أساليب الضغط المباشر على أصحاب الحانات، وانما توسع في أهدافه ليشمل تنظيم الرأي العام، وتأسيس جمعيات للشباب، وبناء شبكة عمل اجتماعي وتربوي تهدف إلى ترسيخ ثقافة الامتناع عن الكحول واستخدام نبيذ غير مخمر في الطقوس الدينية، وإنشاء مقاهي خالية من الكحول، ورعاية النساء المدمنات، وتأسيس أندية للمتعافين من الإدمان، إلى جانب النشاط التبشيري والديني وجمع التبرعات، اذ توسعت الحركة بسرعة حتى شملت جميع الولايات الأمريكية تقريبا من خلال حملات تنظيمية واسعة النطاق (Ansley, 1914 ,P.p.37-38) أسهم أعضاء منظمة (**فرسان الهيكل الصالح المستقلين**) Independent Order of Good Templars، التي تأسست منذ عام 1851 بهدف الدعوة إلى الامتناع عن الكحول والحد من استهلاكه ، في تهيئة البيئة الاجتماعية والتنظيمية التي ساعدت في انتشار الاتحاد النسائي المسيحي للاعتدال في عدد من الولايات الجنوبية ، وذلك من خلال دعم نشاطات الدعوة إلى الامتناع عن الكحول، وتوسيع شبكات الإصلاح الاجتماعي، وتعزيز الوعي الشعبي بأضرار استهلاك المشروبات الكحولية، مما وفر قاعدة جماهيرية وتنظيمية أسهمت لاحقا في اتساع نفوذ الحركة النسائية المناهضة للكحول (Ansley, 2020 ,P.p.37-38) ، فضلا عن ذلك سار أعضاء الاتحاد النسائي المسيحي للاعتدال جماعيا إلى الحانات والنوادي الليلية، ووقفوا أمامها يؤدون الصلوات ويطالبون بالحد من استهلاك الكحول، وانضم إليهم عدد من رجال الدين البروتستانت في حملاتهم المناهضة له، اذ تبنت الحركة نهجا يقوم على عدم الارتباط بأي حزب سياسي، مفضلة السعي لتحقيق أهدافها بصورة مستقلة ومن خلال النشاط الاجتماعي والإصلاحي المباشر (Rumbarger, 1989 ,P.106 .)، اذ جاء ذلك التوجه انطلاقا من حرصها على حماية القيم الأسرية من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكحول، ولاسيما في أوساط العمال الذين كانوا ينفقون جزءا من أجورهم في الحانات والنوادي الليلية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تعرض أسرهم لضائقة مالية وتراجع مستوى الاستقرار الأسري (McGirr, 2016,P.p.31-32) شهدت حركة مناهضة الكحول في أواخر القرن التاسع عشر تحولا مهما من الاعتماد على الإقناع الأخلاقي والامتناع الطوعي عن شرب الخمور إلى السعي لتحقيق تغييرات قانونية ملزمة، فبعد أن قادت النساء حملات الاعتدال انضم عدد كبير من الرجال البيض المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى تلك الحركة وبدعم الكنيسة البروتستانتية وبعض المحافظين ، إلا أنهم رأوا أن الأساليب التقليدية لم تعد كافية للحد من استهلاك الكحول، لذلك

[3] **يختلف اتحاد النساء المسيحيات الذي تأسست عام 1864 ، في ماساتشوستس عن الاتحاد النسائي المسيحي للاعتدال الذي تأسس عام 1874 في اوهايو ، إذ كانت الأولى حركة احتجاجية ميدانية غير منظمة تعتمد على الضغط المباشر والمقاطعة، بينما جاء الثاني كمنظمة مؤسسية ذات هيكل وبرنامج عمل منظم وأهداف طويلة المدى.**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

اتجهوا إلى العمل السياسي والتشريعي بهدف فرض القيود القانونية على إنتاج وبيع المشروبات الكحولية (Copes, 2014, P.552) . تأسست (**رابطة مناهضة الحانات**) Anti-Saloon League عام 1893 في مدينة أوبرلين بولاية أوهايو بوصفها منظمة غير حزبية تركز على قضية واحدة هي مكافحة الكحول، وتحت قيادة واين ويلر Wayne Wheeler (1869-1927) ،عملت الرابطة على دعم تشريع قوانين الحظر على المستويات المحلية ومقاطعات الولايات والولايات نفسها ، كما ساندت المرشحين المؤيدين للحظر ضد المرشحين المعارضين له، اذ وأسهمت تلك الاستراتيجية في دفع الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحا تجاه قضية الحظر، بعدما كانا يتجنبان الانخراط فيها سابقا، كما عززت الرابطة نفوذها من خلال تركيز حملاتها على مصانع الجعة والحانات باعتبارها مصدر المشكلة، بدلا من التركيز على السلوك الفردي لمستهلكي الكحول ، اذ كان هدفها الحقيقي يتمثل في حظر إنتاج الكحول وبيعه أكثر من التركيز على استهلاكه (Copes, 2014 .P.552) .

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (1871–1920) موجات هجرة واسعة، إذ استقبلت نحو عشرين مليونا من المهاجرين، كان معظمهم من أوروبا (Hoerder, 2002 ,P.351) ، اذ حمل هؤلاء معهم عاداتهم وتقاليدهم الثقافية، وكان شرب الكحول جزءا راسخا من أنماطهم الاجتماعية في بلدانهم الأصلية، ومع تزايد أعداد المهاجرين، شهدت الحانات ارتفاعا في معدلات استهلاك الكحول، اذ ارتفع استهلاك البيرة من(2.3) جالون [4] للفرد سنويا إلى (25.9) جالونا للفرد سنويا . (McGirr, 2016.P.46) . كانت الحانات مقصدا للمهاجرين من الرجال والنساء من مختلف الأعراق، وهو ما أثار استياء شديدا لدى الرابطة ، اذ كان أنصارها يرون أن الحانات تسبب اضطرابات اخلاقية اجتماعية، فضلا عن ذلك فان تلك الحانات كانت تعد اماكن تجمع لشرائح واسعة من الطبقات العاملة والمهاجرين، الأمر الذي زاد من حدة الانتقادات الموجهة إليها ، في الوقت نفسه استخدمت العنصرية المنتشرة على نطاق واسع في جنوب الولايات المتحدة الامريكية كذريعة لإلقاء اللوم على السكان السود في مشكلة انتشار الكحول التي كانت تعاني منها البلاد (McGirr, 2016.P.58) . يتبين أن حركة الاعتدال في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مجرد دعوة أخلاقية أو دينية، وإنما تحولت إلى مشروع إصلاحي شامل تداخلت فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اذ أسهمت التحولات الناتجة عن التصنيع والهجرة وتغير البنية الاجتماعية في تعميق الجدل حول استهلاك الكحول، وهو ما عزز من حضور الحركة على المستويين الشعبي والسياسي، وأوجد بيئة مواتية لتبني معالجات تشريعية أكثر صرامة، انتهت الى الحظر الدستوري للمشروبات الكحولية .

[4] الجالون الأمريكي الواحد يعادل نحو 3.785) لترا.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

المحور الثاني

التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي وتطبيق سياسة حظر الخمور (1917–1920)

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914-1918، شهدت سياسات استهلاك الكحول في الولايات المتحدة الامريكية تحولا مهما، إذ فرضت قيود متزايدة على إنتاجه واستهلاكه، نتيجة توجيه الحبوب والموارد الزراعية نحو دعم المجهود الحربي وإطعام القوات العسكرية والسكان المدنيين ، اذ استغل ذلك الظرف لتعزيز الدعاية المناهضة للكحول وتوسيع نطاقها، وهو ما أسهم في الدفع نحو تبني الحظر الكامل ، بينما أدى ارتفاع الطلب على المواد الخام ، لاسيما حبوب التخمير ، إلى تقليص حجم المشروبات الكحولية المتوفرة في السوق المحلية، مما انعكس على انخفاض معدلات الاستهلاك، بالمقابل، فرضت العديد من الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى قيودا مماثلة على إنتاج واستهلاك الكحول، الأمر الذي عزز من قوة الخطاب المناهض له داخل الولايات المتحدة الامريكية ، اذ واصلت رابطة مكافحة الحانات دعمها للمرشحين السياسيين المؤيدين للحظر في مختلف الانتخابات، بما أسهم في تعزيز نفوذها السياسي (Silvio, 2020/2021 ,P.p.19-20). أسهم التلاقي بين الفكر الإصلاحي الداعي إلى الحد من استهلاك الخمور وظروف الحرب العالمية الأولى في تهيئة المناخ الملائم لإقرار الحظر على المستوى الوطني، اذ أدت رابطة مناهضة الحانات من بناء تحالف واسع ضم البروتستانت الإنجيليين، والمنظمات النسوية، والمنظمات المهنية، إلى جانب بعض رجال الأعمال والجهات الاقتصادية ،والتي رأت في الحظر فوائد اقتصادية واجتماعية، مستغلة أجواء الحرب العالمية الأولى وما رافقها من تعبئة وطنية ودعوات إلى الانضباط وترشيد الموارد، فضلا عن ذلك تبنت الرابطة هدفا واضحا تمثل في القضاء على الحانات، معتمدة في ذلك على التنظيم والقدرة العالية على الحشد والتأثير السياسي، الأمر الذي عزز فرص نجاح مشروع الحظر والاستفادة من الظروف السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك

. (Newspaper Enterprise Association, 1919 ,P.787)

توجت تلك الجهود الإصلاحية بتقديم التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي إلى مجلس الشيوخ في الرابع عشر من نيسان 1917 من قبل عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي موريس شيبارد Morris Sheppard (1875-1941) عن ولاية تكساس، بعد اجراء عدد من التعديلات النصية عليه أقر في الاول من آب 1917 بأغلبية (**خمس وستون مقابل عشرون**) صوتا، بينما امتنع (**احد عشر**) عضوا عن التصويت (Newspaper Enterprise Association, 1919 ,P.787) ، وعند انتقال المشروع إلى مجلس النواب أدخلت عليه بعض التعديلات ، تمثلت (**بتأجيل دخوله حيز التنفيذ لمدة سنة واحدة بعد المصادقة عليه**) ، ومنح الولايات سلطة متزامنة مع الكونغرس في تنفيذ أحكامه بدلا من حصر سلطة الإنفاذ بالكونغرس وحده ، ونظرا إلى أن المشروع انطلق من مجلس الشيوخ، فكان من المفترض أن يفقد أثره إذا لم تتم المصادقة عليه خلال ست سنوات من تاريخ تقديمه، إلا أن مجلس النواب أضاف سنة أخرى إلى مدة النفاذ ، وفي السابع عشر من كانون الأول 1917 ، أقر مجلس النواب التعديل بأغلبية (**مائتي واثنان وثمانون مقابل مائة وثمانية وعشرون**) صوتا، مع امتناع (**ثلاثة وعشرون**) عضوا عن التصويت، ثم وافق مجلس الشيوخ على جميع تعديلات مجلس النواب في اليوم التالي (Commission U. S., 1931 ,P.8) ، ليودع بصيغته النهائية في وزارة الخارجية بتاريخ

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

التاسع عشر من كانون الأول 1917 (Association, 1919 ,P.787).
جاء التعديل الثامن عشر بثلاثة اقسام ، حظر الاول منها تصنيع أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك استيرادها إليها أو تصديرها منها، وفي جميع الأراضي الخاضعة لسلطتها، وذلك لأغراض الشرب، بعد سنة واحدة من التصديق على ذلك التعديل، بينما منح القسم الثاني سلطة مشتركة للكونغرس وللولايات المختلفة في تنفيذ ذلك التعديل من خلال التشريعات المناسبة . واخيرا اشترط التعديل في قسمة الثالث على عدم نفاذ ذلك التعديل ما لم يتم التصديق عليه كتعديل للدستور من قبل المجالس التشريعية للولايات المختلفة، وفقا لما ينص عليه الدستور[5] (Record, 1894, P. 1105)، وذلك خلال سبع سنوات من تاريخ عرضه على الولايات من قبل الكونغرس
(Commission U. S., 1931 ,P.8) .أحيل التعديل الثامن عشر للدستور إلى الولايات للمصادقة عليه في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1919 ، ومع بلوغ عدد الولايات النصاب الدستوري المطلوب، أعلنت وزارة الخارجية* في اليوم نفسه دخوله حيز التنفيذ، وذلك وفقا لما اورده موقع الارشيف الوطني الامريكية (https://www.archives.gov/federal-register/constitution)، في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1919 ، ان التعديل الثامن عشر قد صادقت عليه المجالس التشريعية لستة وثلاثين ولاية من أصل ثمان وأربعين وهو النصاب المطلوب لثلاثة أرباع الولايات آنذاك (Code, 1988 ,P. XLVI) ، ثم التحقت ولايات اخرى لعملية التصديق على التعديل (Judiciary, 1926 ,P.830) ، ليصبح التعديل الثامن عشر جزءا من الدستور الأمريكي، ويؤسس بذلك رسميا مرحلة جديدة من الحظر الدستوري بعد مسار طويل من الجدل استمر قرابة قرن قادته الحركة المناهضة للكحول، وانتهى بإقرار ذلك التعديل التاريخي (Commission U. S., 1931 ,P.8) .

[5] تنص المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية على أن للكونغرس اقتراح تعديلات دستورية عند موافقة ثلثي أعضاء كل من مجلسي النواب والشيوخ، كما يجوز الدعوة إلى مؤتمر دستوري بناءً على طلب الهيئات التشريعية لثلثي الولايات ، ولا تصبح تلك التعديلات نافذة إلا بعد التصديق عليها من قبل الهيئات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات، أو عبر مؤتمرات خاصة تعقد في ثلاثة أرباعها، وفق آلية التصديق التي يحددها الكونغرس .

*** يعد وزير الخارجية الأمريكي المسؤول الفيدرالي الذي كان يتولى في مرحلة إقرار التعديلات الدستورية، مهمة استلام إشعارات تصديق الولايات، ثم إصدار الإعلان الرسمي باكتمال عملية التصديق، وذلك قبل انتقال تلك الصلاحية لاحقا إلى الأرشيف الوطني الأمريكي عام 1950 .**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

جدول (1) يبين تواريخ المصادقة من قبل الولايات على التعديل الثامن عشر للدستور (United States Congress, 1930, P.1700).

جدول (1)					
الولاية	تاريخ المصادقة	الولاية	تاريخ المصادقة	الولاية	تاريخ المصادقة
مسيسيبي	8 كانون الثاني 1918	ميشيغان	2 كانون الثاني 1919	آيوا	15كانون الثاني 1919
فرجينيا	10 كانون الثاني1918	أوكلاهوما	7 كانون الثاني 1919	كولورادو	15كانون الثاني 1919
كنتاكي	14كانون الثاني 1918	أوهايو	7 كانون الثاني 1919	أوريغون	15 كانون الثاني 1919
كارولاينا الجنوبية	23 كانون الثاني 1918	تينيسي	8 كانون الثاني 1919	نيوهامبشير	15 كانون الثاني 1919
داكوتا الشمالية	25 كانون الثاني 1918	أيداهو	8يناير1919	يوتا	15 كانون الثاني 1919
ميريلاند	13 شباط 1918	ماين	8كانون الثاني 1919	نبراسكا	16 كانون الثاني 1919
مونتانا	19شباط 1918	فرجينيا الغربية	9 كانون الثاني 1919	ميزوري	16 كانون الثاني 1919
تكساس	4 شباط 1918	واشنطن	13كانون الثاني 1919	وايومينغ	16 كانون الثاني 1919
ديلاوير	18اذار 1918	كاليفورنيا	13 كانون الثاني1919	مينيسوتا	17 كانون الثاني 1919
داكوتا الجنوبية	20اذار 1918	أركنساس	14 كانون الثاني 1919	ويسكونسن	17 كانون الثاني 1919
ماساتشوستس	2 نيسان 1918	إلينوي	14 كانون الثاني 1919	نيومكسيكو	20 كانون الثاني 1919
أريزونا	22 ايار1918	إنديانا	14 كانون الثاني 1919	نيفادا	21 كانون الثاني 1919
جورجيا	22 حزيران 1918	كانساس	14كانون الثاني 1919	فيرمونت	29 كانون الثاني 1919
لويزيانا	8اب 1918	كارولاينا الجنوبية	14 كانون الثاني1919	نيويورك	29 كانون الثاني 1919
فلوريدا	14 كانون الأول 1918	ألاباما	14 كانون الثاني 1919	بنسيلفانيا	25 شباط 1919

- الولايات التي لم تصادق على التعديل هي رود ايلاند ، كونيتيكت، نيوجرسي[6] (United States Congress, 1930, P.1700) .

يتبين من الجدول اعلاه أن عملية التصديق على التعديل الثامن عشر اتسمت بسرعة كبيرة خلال المدة الممتدة بين عامي(1918–1919) ، إذ تركزت غالبية المصادقات في كانون الثاني

[6] صادقت ولاية نيوجيرسي على التعديل الثامن عشر في التاسع من آذار 1922، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات من دخوله حيز التنفيذ ، وكانت من بين عشر ولايات صادقت على التعديل بعد اكتمال النصاب الدستوري اللازم لإقراره، في حين امتنعت ولايتا (كونيتيكت ورود آيلاند) عن المصادقة عليه .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

1919، وهو ما يعكس اتساع التأييد السياسي والاجتماعي لحركة حظر الخمور على المستوى الوطني، فضلا عن وجود تفاوت زمني بين الولايات، إذ بادرت بعض الولايات الجنوبية والوسطى إلى المصادقة مبكرا، في حين تأخرت ولايات أخرى أو امتنعت عن التصديق، وعلى الرغم من عدم مصادقة ولايات رود آيلاند وكونيتيكت ونيوجرسي ، اذ تحقق النصاب الدستوري المطلوب بموافقة ثلاثة أرباع الولايات، وهو ما أتاح دخول التعديل حيز التنفيذ دستوريا . لم يقدم التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي، تعريفا تفصيليا دقيقا للمشروبات المسكرة، وانما اقتصر على حظر تصنيعها ونقلها واستيرادها وتصديرها لأغراض الاستهلاك، وهو ما ترك مساحة تشريعية واسعة لكل من الكونغرس والولايات لتنظيم الجوانب التنفيذية للتعديل، بما في ذلك تحديد المواد المشمولة بالحظر ووضع الاستثناءات الممكنة، وهو ما مهد لصدور تشريعات تفسيرية وتنظيمية لتطبيق أحكام الحظر على أرض الواقع (Hobart, 1923 ,P.p. 85-101).

قدم عضو الكونغرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري أندرو فولستيد Andrew Volstead (1860–1947) مشروع قانون لتنفيذ أحكام التعديل الثامن عشر وتنظيمها، وهو القانون الذي سمي نسبة إلى مقدمه فولستيد ، اذ صدر رسميا في الثامن والعشرون من تشرين الأول 1919، وتضمن (**سبع وستون**) مادة قانونية ، حددت مختلف المحظورات والإجراءات المتعلقة بتعريف المشروبات الكحولية وآليات إنتاجها وتوزيعها ومنع تداولها، بما وفر الإطار القانوني لتطبيق سياسة الحظر في الولايات المتحدة الامريكية خلال تلك المرحلة ، اذ جاء القانون لسد الفراغ التشريعي الذي اوجده التعديل الثامن عشر للدستور، إذ لم يكتفِ بتجريم إنتاج وتوزيع المشروبات المسكرة، وانما وسع نطاق التنظيم ليشمل الكحول الصناعية والاستخدامات غير الاستهلاكية، مثل الأغراض العلمية والصناعية، مع وضع استثناءات محددة لتلك الاستخدامات، كما حاول القانون ضبط التطبيق العملي للحظر عبر تقسيمه إلى ثلاث ابواب (Hobart, 1923 ,P.p. 85-101). جاء الأول بعنوان (**الاحكام التمهيدية لتنفيذ أحكام حظر الحرب**)، عرف من خلاله القانون ، اذ قصد بمصطلح (**قانون حظر الحرب**) الوارد في هذا القانون أحكام أي قانون أو قوانين تحظر بيع أو تصنيع المشروبات المسكرة طوال مدة الحرب الجارية وإلى ما بعد انتهائها وحتى اكتمال عملية التسريح العسكري، على أن يحدد رئيس الولايات المتحدة الامريكية تاريخ انتهاء التسريح ويعلنه رسميا (States, 1919 , P.35) ، وتفسر عبارة (**البيرة أو النبيذ أو غيرها من الخمور المسكرة المصنوعة من الشعير أو غيره**) الواردة في قانون حظر الحرب على أنها تشمل أي مشروب يحتوي على نسبة أكثر من نصف بالمئة (0.5%) من الكحول (States, 1919 , P.35). بينما جاء الباب الثاني بعنوان(**حظر المشروبات المسكرة**) ، اذ عد القانون التاريخ الذي يدخل فيه التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي حيز التنفيذ، لا يجوز لأي شخص أن يصنع المشروبات المسكرة ، وبيعها، المقايضة بها، واستيرادها، وتصديرها ونقلها، ، وتسليمها، وتوفيرها للغير، او حيازتا ، إلا في الحالات التي يجيزها هذا القانون ، وذلك لمنع استخدام المشروبات المسكرة لأغراض الشرب (Illinois, 1920 ,P.p.129-130).

اجاز القانون تصنيع وشراء أو بيع أو نقل أو استيراد أو تصدير أو تسليم أو حيازة الخمور لأغراض (**غير الشرب**)، وكذلك النبيذ المستخدم في الطقوس الدينية، بشرط الحصول على التصاريح اللازمة من المفوض المختص ، واجاز استعمالها لأغراض طبية بناءً على وصفة طبيب مختص يمارس عمله بعد حصوله على تصريح من المفوض المختص تتضمن شراء

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

الخمور، والكمية المسموح بشرائها، ونوع الخمور، والغرض من استخدامها (Judiciary, P.3, 1926). لاسيما وان القانون استثنى تصنيع أو بيع أو نقل أو استيراد أو حيازة أو توزيع النبيذ المخصص (**للأغراض الدينية أو الطقوس الكنسية**) ، وسمح لرؤساء الهيئات الكنسية تعيين رجال دين للإشراف على تصنيع النبيذ المستخدم في الطقوس الدينية، واجاز القانون للمفوض المختص منحهم التصاريح اللازمة لذلك (Revenue, 1920 ,P.p. 70–71). وحدد القانون غرامات على المخالفين تتراوح بين (**مائتي دولار الى الفي دولار**) ، او بالسجن مدة لا تقل عن شهر لا تزيد على خمسة سنوات او بكلتا العقوبتين (Judiciary, 1926,P.145). واخيرا حدد القانون الاول من شباط 1920، دخوله حيز التنفيذ مع استثناء الخمور الموجودة داخل المسكن الخاص لصاحبها الذي يقيم فيه فعليا، وكانت مخصصة لاستهلاكه الشخصي أو لاستهلاك أفراد أسرته المقيمين معه أو ضيوفه الحقيقيين (United States, 1930 , P. 13).اما الباب الثالث والاخير فجاء بعنوان **(الكحول الصناعي)** ، اذ نظم انتاج الكحول الصناعي وتعريفه قانونيا، والزم اصحاب منشآت الكحول بتسجيل منشآتهم والحصول على التراخيص والكفالات الرسمية قبل تشغيلها، كما نظم انشاء المستودعات المخصصة لخزن الكحول وتوزيعه ونقله وفرض الضرائب عليه وفقا للضوابط القانونية المقررة (States, 1919 ,P.51). يتبين أن أحكام قانون فولستيد لم تكن مجرد إجراءات قانونية تهدف إلى منع استهلاك المشروبات الكحولية، وإنما شكلت محاولة لإعادة تنظيم السلوك الاجتماعي والاقتصادي الامريكي من خلال توسيع سلطة الحكومة الاتحادية على مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، الا أن التطبيق العملي للحظر كشف عن فجوة واضحة بين الأهداف الإصلاحية المعلنة والواقع الاجتماعي، إذ أدى استمرار الطلب على المشروبات الكحولية إلى بروز أنماط غير مشروعة من الاستهلاك، الأمر الذي مهد لظهور اتجاهات سياسية واجتماعية طالبت بإعادة النظر في الحظر أو إلغائه .

المحور الثالث

حظر الخمور بين الإصلاح الاجتماعي والواقع الاقتصادي 1920–1933

مثلت سياسة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب التعديل الثامن عشر للدستور الامريكي ، إحدى أبرز التجارب التشريعية والاجتماعية خلال المدة (1920–1933)، إذ استهدفت الحد من استهلاك المشروبات الكحولية وتحقيق إصلاح اجتماعي وأخلاقي واسع، إلا أن نتائج تطبيقها وما رافقها من تحولات اقتصادية واجتماعية واتساع الأنشطة غير المشروعة أسهمت في تصاعد الجدل حول جدواها، ومهدت الطريق نحو إعادة النظر بها وصولا إلى إلغائها بموجب التعديل الحادي والعشرين للدستور الأمريكي .

اولا : تطبيق سياسة حظر الخمور وآثارها الاجتماعية خلال عقد العشرينيات

عند دخول سياسة حظر الخمور حيز التنفيذ على المستوى الاتحادي في السابع عشر من كانون الثاني 1920 (Lewis, 2005 ,P.235)، لم يكن المجتمع الأمريكي يواجه تجربة جديدة بالكامل، إذ كانت قوانين حظر الكحول مطبقة مسبقا في معظم الولايات ، وأصبح السكان معتادين

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

على القيود المرتبطة بها ، ومنذ عام 1913، ومع صدور (**قانون ويب-كينون**)–Webb[7] Kenyon Act (Williams, 1920, P.p. 422-424) ، بدأت تظهر مؤشرات عدها أنصار الحظر نتائج إيجابية لسياسات الحد من تداول المشروبات الكحولية، تمثلت في تحسن ظروف العمل، وانخفاض معدلات السكر وتعاطي الخمور، إلى جانب حدوث تغيرات في أنماط الحياة العامة داخل المجتمع الأمريكي (Stelzel, 1918 , P.p.284-286) .

عند المقارنة بين الولايات التي تبنت سياسة الحظر، مثل ولايتي مين وكانساس، وبين ولاية نيوجيرسي التي استمرت بالسماح ببيع الكحول حتى عام 1922 ،اذ تظهر اختلافات واضحة في عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، إذ ارتبطت الولايات التي طبقت الحظر بمعدلات أعلى لامتلاك المنازل والتعليم وانخفاض مستويات الأمية وعدد نزلاء المؤسسات الإصلاحية مقارنة بالولايات التي لم تطبق الحظر ، إلى أن أنصار الحظر سعوا إلى توظيف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإثبات فاعلية تلك السياسة عمليا، اذ عد ارتفاع نسب تملك المنازل، وزيادة أعداد الطلبة، وانخفاض أعداد نزلاء السجون في مين وكانساس مقارنة بولاية نيوجيرسي خلال المدة (1915-1918) ، مؤشرات على أن الحد من استهلاك الكحول أسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية والتعليمية ، ومع ذلك، فإن تلك النتائج لا يمكن إرجاعها إلى سياسة الحظر وحدها بصورة قطعية، لأن الفوارق بين الولايات تأثرت بعوامل اقتصادية وديموغرافية واجتماعية أخرى، مثل طبيعة النشاط الاقتصادي، ومستوى التحضر، والكثافة السكانية، وحجم الهجرة، والسياسات المحلية المختلفة، لذلك تمثل تلك المقارنات جزءا من الخطاب الإصلاحي المؤيد للحظر أكثر من كونها دليلا نهائيا على العلاقة المباشرة بين الحظر والتحولات الاجتماعية (Stelzel, 1918 , P.p.284-286).

احتفظ العديد من الأمريكيين بمخزونات من المشروبات الكحولية قبل تطبيق الحظر الشامل، لاسيما وأن الحظر لم يكن مطبق بشكل موحدة في جميع الولايات، الأمر الذي أتاح استمرار انتقال الكحول وبيعه بين الولايات التي تسمح به ، وتلك التي تفرض قيودا عليه، إلا أن دخول التعديل الثامن عشر حيز التنفيذ عام 1920 ، وفرض الحظر على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تغيرات اجتماعية واسعة، تمثلت بدفع فئات من المجتمع إلى البحث عن وسائل غير قانونية للحصول الكحول وصناعة الخمور منزليا (Julia Straub, 2019 ,P.4) ، وبالتالي انتشرت عمليات الإنتاج السري للمشروبات الكحولية بعيدا عن الرقابة الحكومية تسببت في تراجع جودتها وارتفاع المخاطر الصحية المرتبطة باستهلاكها (Kucerova, 2010/2011 ,

---

(7) **قانون ويب- كينون : صدر في الأول من آذار 1913 ، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى دعم الولايات التي تبنت سياسات تقييد أو حظر تداول المشروبات الكحولية، اذ نص على منع نقل أو إرسال المشروبات الكحولية بين الولايات عندما يكون الهدف من ذلك مخالفة التشريعات المعمول بها في الولاية المستقبلة باستثناء الأغراض العلمية او الطبية او الصناعية . جاء ذلك التشريع لسد ثغرة قانونية كانت تتيح استمرار تدفق الكحول إلى الولايات التي حظرت الكحول عبر الاستفادة من الحماية الدستورية الممنوحة للتجارة بين الولايات. لذلك، عزز القانون من صلاحيات حكومات الولايات في ضبط دخول المشروبات الكحولية إلى أراضيها، وشكل خطوة مهمة في تقوية حركة الحظر وتمهيد الطريق نحو إقرار التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي .**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

P.p.28-29)، فضلا توسع الجريمة المنظمة وازدهار شبكات التهريب التي استغلت الحدود الطويلة مع كندا والمكسيك والمناطق الساحلية لإدخال الكحول بشكل غير قانوني في ظل ضعف الإمكانات الأمنية وصعوبة تطبيق القانون (Peck, 2009, P.p. 13-14)، فضلا عن انتشار الرشوة والفساد داخل بعض المؤسسات الرسمية، بما في ذلك الشرطة وأجهزة إنفاذ قانون الحظر، وهو ما أسهم في تقويض فعالية النظام القانوني، وأصبحت أرباح تجارة الكحول عامل جذب قوي للعصابات الأمر الذي جعل الحظر يفرز موجة من العنف والاضطراب الاجتماعي في المدن الامريكية الكبرى ، ويثير جدلا واسعا حول فشله كسياسة إصلاحية (Collins, 2019 ,P.16).

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بفترة الحظر إلى أن استهلاك الكحول استمر رغم القيود التي فرضها قانون فولستيد ، إذ جرى تقدير حجم الاستهلاك اعتمادا على مؤشرات غير مباشرة مثل معدلات الوفيات الناتجة عن تشمع الكبد المرتبط بإدمان الكحول، وتبين أن ولاية كانساس سجلت في عام 1922 أدنى مستوى للاستهلاك خلال فترة الحظر، اذ بلغ نحو(0.25) غالون من الكحول الخالص للفرد البالغ سن الشرب، وهو ما يعادل قرابة (18%) فقط من متوسط الاستهلاك الوطني في ذلك العام ،ومن ثمَّ فان تلك الأرقام تشير إلى أن سياسة الحظر أسهمت في تقليص استهلاك الكحول في بعض الولايات، لكنها لم تنجح في القضاء عليه بشكل كامل على مستوى الولايات المتحدة الامريكية ، إذ ظل الاستهلاك قائما وإن كان بمستويات أقل وفي أشكال غير قانونية في كثير من الحالات (Bader, 1986 ,P.303).

ظهرت الحانات السرية خلال فترة الحظر في الولايات المتحدة الامريكية ، وأصبحت أماكن غير قانونية لتقديم المشروبات الكحولية وإقامة الحفلات رغم سريان التعديل الدستوري الذي فرض الحظر، اذ كانت تلك الأماكن تتعرض لمداهمات مستمرة من قبل الشرطة تعرضها للإغلاق، اذ أدت تلك الظاهرة إلى تغييرات اجتماعية وثقافية واضحة، إذ شهدت الحانات السرية اختلاطا غير مسبوق بين الرجال والنساء ومن مختلف الأعراق، مما أسهم في إعادة تشكيل أنماط الترفيه والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي، وأضعف القيود التقليدية التي كانت تحكم السلوك العام خلال تلك المرحلة (Hanson, 2024,P.220) .

انخرطت جماعة كو كلوكس كلان Ku Klux Klan [8] (Jackson, 1967) خلال مدة الحظر في عدد من الحركات المناهضة للكحول إلى جانب منظمات مثل رابطة مكافحة الحانات والاتحاد النسائي المسيحي للاعتدال، اذ مارست في بعض المناطق دورا شبيها بالميليشيا التطوعية في دعم تطبيق قوانين الحظر، في وقت ارتبط فيه نشاطها بتصاعد الخطاب المعادي لليهود والمهاجرين والكاثوليك، مما أسهم في زيادة عضويتها خلال منتصف عشرينيات القرن

(8) **منظمة كو كلوكس كلان : وهي واحدة من اكبر المنظمات السرية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1866 في ولاية تينيسي، أسسها عدد من قدامى الجنود الكونفدراليين عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، اذ تمحورت أهدافها حول ترسيخ هيمنة البيض وممارسة الترهيب ضد الأمريكيين السود المحررين بعد إلغاء نظام الرق، معتمدة على أساليب العنف والتخويف إلى جانب استخدام رموز وشعارات سرية، من أبرزها الصليب المشتعل والملابس البيضاء المميزة واستمر نشاطها الأول حتى عام 1877، ثم عاودت نشاطها فيما عُرف بالموجة الثانية خلال المدة (1915–1930)، إذ توسعت توجهاتها لتشمل معاداة المهاجرين والكاثوليك واليهود والنقابات العمالية .**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

العشرين، اذ لجأت في بعض الحالات إلى الترهيب والعنف ضد منتجي الكحول، لاسيما من المهاجرين، الأمر الذي جعلها تتحول إلى قوة غير رسمية تقوم بأدوار إنفاذ القانون، اذ أثارت تلك الممارسات ردود فعل متباينة داخل المجتمع بين الرفض والاستنكار من جهة، والقبول الضمني من بعض عناصر الشرطة من جهة أخرى باعتبارها ساعدت في الحد من مخالفات الحظر (Silvio, 1991,P.p.25-26). أدى الحظر إلى اتساع نفوذ الجريمة المنظمة التي وجدت في تجارة الخمور غير المشروعة مصدرا كبيرا للأرباح، وتمكنت عصابة شيكاغو بقيادة آل كابوني Al Capone's gangs (1899 -1947) من فرض سيطرتها على جزء مهم من تلك التجارة مع الحفاظ على علاقات مؤثرة داخل بعض الأوساط السياسية ، اذ تصاعدت أعمال العنف بين العصابات المتنافسة للسيطرة على الأسواق غير القانونية، وكان من أبرزها (**مذبحة عيد الفلنتاين**) Valentine's Day Massacre (Sifakis, 2006 ,P.398)، وبالتالي فان الحظر لم يحد من استهلاك الكحول، وانما أدى إلى انتشار الحانات السرية التي تحولت إلى مراكز اجتماعية وثقافية عكست تغيرات واضحة في المجتمع الأمريكي خلال عشرينيات القرن العشرين (Hanson, 2017, P. 252).

أظهرت التحليلات الاقتصادية أن استهلاك الخمور لم يقض عليه بالكامل خلال مدة الحظر رغم التشريعات الصارمة ؛ اذ انخفض استهلاك الكحول إلى نحو(30%) من مستواه قبل الحظر خلال عشرينيات القرن العشرين، الا انه عاد للارتفاع تدريجيا ليصل إلى حوالي(70%) مع اقتراب نهاية مدة الحظر عام 1933 ، فضلا عن ذلك أدت سياسة رفع القيود القانونية إلى زيادة الأسعار نتيجة ارتفاع المخاطر في السوق غير المشروعة، اذ تشير بعض الدراسات إلى أن معدلات الجريمة، لاسيما جرائم القتل، شهدت ارتفاعا خلال سنوات الحظر، قبل أن تبدأ بالانخفاض بعد إلغائه مع التعديل الحادي والعشرين عام 1933، الذي أعاد تقنين بيع الكحول (Marciano, 2026,P.62). شهدت مدة الحظر ظهور أساليب متعددة للتحايل على قوانين منع الكحول، إذ سمحت السلطات للأطباء بوصف الويسكي لأغراض طبية، الأمر الذي أدى إلى توسع ذلك النشاط بشكل كبير، اذ أصبحت الوصفات الطبية الخاصة بالحصول على الويسكي تدر أرباحا وصلت إلى نحو (**اربعين مليون**) دولار بحلول عام 1928، فضلا عن انتشار تجارة الأدوية المسجلة ، إذ احتوى عدد منها على نسب مرتفعة من الكحول وصلت الى (50%) رغم تسويقها بوصفها منتجات علاجية (Hanson, 1924, P.220)، ومن ثمَّ أسهمت تلك الممارسات، إلى جانب اتساع السوق السوداء واندلاع حروب العصابات وتفشي الفساد والجريمة المنظمة، في تصاعد المعارضة السياسية والشعبية لقوانين الحظر، الأمر الذي انتهى بإلغائها رسميا عام 1933.

ثانيا : الغاء الحظر بموجب التعديل الواحد والعشرون 1933

جاءت الدعوات إلى إجراء استطلاعات الرأي وتقييم نتائج الحظر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عشرينيات القرن العشرين نتيجة تصاعد الجدل بشأن مدى نجاح التعديل الثامن عشر في الحد من استهلاك المشروبات الكحولية وتحقيق أهدافه الاجتماعية، وذلك بالتزامن مع الانتقادات التي بدأت توجه إلى سياسة الحظر وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، اذ أظهرت نتائج الاستطلاعات تأييدا كبيرا لتعديل القيود أو إلغائها على تصنيع وبيع بعض المشروبات الكحولية، لاسيما البيرة والنبيذ، ووفقاً لما نُشر في سجل الكونغرس عام 1926 ، عدت تلك النتائج مؤشراً

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

على تراجع التأييد الشعبي للتطبيق الصارم لقانون فولستيد، إذ رأت قطاعات من الرأي العام أن تعديل القانون يمثل خطوة لمعالجة مشكلات التنفيذ والحد من انتشار التجارة غير المشروعة، وهو ما عكس بداية تحول سياسي مهد لاتساع المطالبات بإلغاء الحظر على المستوى الاتحادي (Record, 1926,P.5262).

احتلت قضية الحظر مكانة بارزة في الانتخابات الرئاسية لعام 1928، وعلى الرغم من فوز المرشح الجمهوري المؤيد للحظر هربرت هوفر Herbert Hoover (1929-1933) على منافسه الديمقراطي المعارض للحظر ال سميث Al Smith (1873-1944)، فإن نتائج الانتخابات لم تنهِ الجدل حول سياسة الحظر، وانما منحت أنصار الإلغاء قدرا من التفاؤل، بعدما كشفت عن تنامي الأصوات المؤيدة لإعادة النظر في تلك السياسة واتساع دائرة الاعتراض عليها، وهو ما مهد لتحول قضية الحظر إلى قضية سياسية وانتخابية بارزة (Noon, 2007, P.127).

مع دخول البلاد في أتون الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929–1933)، تعززت الدعوات إلى إلغاء الحظر بوصفه وسيلة للإسهام في تنشيط الاقتصاد وزيادة الإيرادات الحكومية وتوفير فرص العمل، فضلا عن الحد من الآثار السلبية التي ترتبت على استمرار الاتجار غير المشروع بالمشروبات الكحولية ، شهد عدد مصانع الجعة انخفاضا حادا ، اذ ترجع عدد مصانع الجعة من (**ثلاثمائة وثلاثة**) عام 1929 إلى(**مائتان وواحد وثلاثون**) مصنعا عام 1930 ، أي بتراجع يقارب(25%) ، اذ أقنعت المشكلات الاقتصادية المتفاقمة بعض العاملين في صناعة الجعة بأن عودة البيرة التقليدية أصبحت وشيكة ، فالبلاد كانت بحاجة إلى فرص العمل، لاسيما أن الحكومة كانت تستفيد من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تحققها ضرائب البيرة ، ومن المؤشرات على تزايد الثقة بقرب انتهاء الحظر بأن شركة (**بابست لصناعة الجعة**) Pabst Brewing Company ، استثمرت مبالغ كبيرة في معدات تخمير جديدة منذ عام 1930، وهو قرار أثبت بعد نحو عامين أنه كان استثمارا ناجحا (Noon, 2007, P.127).

يرى بعض الباحثين أن تردد اعضاء الكونغرس الأمريكي في الاستجابة لمطالب فرض حظر الكحول قبل حوالي عقد من فرض التعديل الثامن عشر، لم يكن مرتبطا بالاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية وحدها، وانما تأثر بالعامل المالي، إذ كانت الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية تشكل ما يقارب ثلث الإيرادات الفيدرالية، الأمر الذي جعل تأييد الحظر يفقد الموارد الاتحادية وعاء ضريبيا مهما ، غير أن إقرار التعديل السادس عشر عام 1913، منح الحكومة الفيدرالية سلطة فرض ضريبة دخل عوضت ذلك الفقدان، وهو ما أوجد مصدرا جديدا للإيرادات العامة، فاقت عائداته إيرادات ضرائب الكحول، وهو ما خفض المعارضة السياسية لدعم الحظر وأسهم في ايجاد ارضية لإقرار التعديل الثامن عشر (Charles Rowley, 2008 ,P.438).

رأى عدد متزايد من الأمريكيين أن تصاعد معدلات الجريمة المنظمة وانتشار الفساد السياسي خلال مدة تطبيق الحظر شكلا تحديا أكثر خطورة من مشكلة استهلاك المشروبات الكحولية نفسها، ومع دخول قانون فولستيد حيز التنفيذ، بدأت تظهر حركات وجماعات منظمة سعت إلى إعادة النظر في سياسة الحظر والعمل على تعديلها، ومن أبرز تلك الجماعات (Noon, 2007, P.127):

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

1. جمعية مناهضة تعديل الحظر
(Association Against the Prohibition mendment)
2. رابطة الاعتدال (Moderation League) . طالبوا الاعتدال في شرب الخمور بدل منعه .
3. المنظمة النسائية للإصلاح الوطني للحظر
. (Women's Organization for National Prohibition Reform)
4. الصليبيون (Crusaders) . وهم جماعة مارسوا ضغوطا سياسية وإعلامية ضد الحظر .
5. الجمعية الأمريكية للفنادق (American Hotel Association) .

ركزت معظم تلك الجماعات على المطالبة بتعديل قانون فولستيد وتخفيف القيود المفروضة على إنتاج وبيع بعض المشروبات الكحولية، إلا أن التحولات الاقتصادية التي رافقت أزمة الكساد الكبير أسهمت في تغيير طبيعة المطالب من الإصلاح الجزئي إلى الدعوة الصريحة لإنهاء الحظر بشكل كامل، بعد أن بات الإلغاء ينظر إليه بوصفه وسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والحد من الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بتطبيقه (Noon, 2007, P.127). كانت الدعوات إلى إجراء استطلاعات الرأي وتقييم نتائج الحظر قائمة خلال عقد العشرينيات ، نتيجة تصاعد الجدل بشأن مدى نجاح التعديل الثامن عشر في الحد من استهلاك المشروبات الكحولية وتحقيق أهدافه الاجتماعية، وذلك بالتزامن مع الانتقادات التي بدأت توجه إلى سياسة الحظر وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، اذ أظهرت نتائج الاستطلاعات تأييدا كبيرا لتعديل القيود أو إلغائها على تصنيع وبيع بعض المشروبات الكحولية، لاسيما البيرة والنبيذ، ووفقاً لما نشر في سجل الكونغرس عام 1926 ، اذ عدت تلك النتائج مؤشراً على تراجع التأييد الشعبي للتطبيق الصارم لقانون فولستيد، ورأت قطاعات من الرأي العام خلال الاستطلاع أن تعديل القانون يمثل خطوة لمعالجة مشكلات التنفيذ والحد من انتشار التجارة غير المشروعة، وهو ما عكس بداية تحول سياسي مهد لاتساع المطالبات بإلغاء الحظر على المستوى الاتحادي
(Record C. ، 1926،P.5262). تسببت الازمة الاقتصادية في تراجع إيرادات ضريبة الدخل منذ عام 1931، وهو ما أعاد إبراز أهمية العوائد الضريبية المتأتية من تجارة الكحول، وجعل استمرار الحظر أقل جدوى من الناحية المالية، اذ عززت الضغوط الناتجة عن الأزمات المالية والثورات الضريبية ضد الحكومات المحلية خلال السنوات الأولى من الكساد الكبير الاتجاهات المؤيدة لإلغاء الحظر، بوصف استعادة الضرائب على الكحول وسيلة لدعم الإيرادات العامة (Charles Rowley, 2008 ,P.438).

شهدت عملية إلغاء الحظر تحولا سياسيا مهما تمثل في تصاعد الدعم الحزبي والمؤسسي لإنهائه، ولا سيما خلال الاستعدادات للانتخابات الرئاسية لعام 1932 ، اذ عقد الحزبان الديمقراطي والجمهوري مؤتمراتهما الوطنية لإعادة النظر في برامجهما السياسية في ضوء تغير اتجاهات الرأي العام نحو تبني سياسات أكثر مرونة تجاه قضية الحظر، اذ بدأت بعض التيارات داخل الحزب الجمهوري بالمطالبة بتعديل سياسة الحظر أو إعادة تقييمها، رغم استمرار البرنامج الرسمي للحزب في التأكيد على ضرورة إنفاذه ، بينما عكس الموقف الديمقراطي تباينا داخليا، إذ جمع بين التعهد بإنفاذ الحظر من جهة، والدعوة إلى إدخال تعديلات جوهرية عليه من جهة أخرى، وهو ما مهد لتضمين مسألة الإلغاء أو التخفيف ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب (Quarterly, 1991 ,P.p.85-86).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

نجح فرانكلين روزفلت في إدارة الخلافات داخل الحزب الديمقراطي بشأن قضية إلغاء التعديل الثامن عشر، مستفيدا من تزايد الاتجاه العام داخل الحزب نحو تبني موقف أكثر مرونة من سياسة الحظر، اذ أدت حساسية الموضوع إلى تجنب إثارة انقسام حاد خلال حملة الحزب الانتخابية، وفضل القائمون على الحملة الديمقراطية تأجيل الحسم النهائي للقضية إلى ما بعد اختيار المرشح الرئاسي، تجنبا لتأثيرها السلبي على وحدة الحزب وتماسكه . بينما برزت القضية بقوة خلال المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي، إذ عبر عدد من قيادات الحزب الديمقراطي عن رفضهم لاستمرار الحظر ودعوا إلى إلغائه، معتبرين أنه لم يعد قابلا للتطبيق أو الاستمرار، اذ ظهرت داخل صفوف الحزب أصوات كانت سابقا تؤيد الحظر أو تميل إلى إنفاذه، الا انها بدأت بإعادة تقييم موقفها تدريجيا واتجهت نحو الدعوة إلى إنهائه أو عرضه على الإرادة الشعبية المباشرة باعتباره قضية وطنية كبرى تتجاوز الانقسام الحزبي (Neal, 2005 ,P.p.104-106) .

كانت أشد مراحل الكساد الكبير خلال السنوات الثلاث والنصف التي أعقبت انهيار سوق الأسهم عام 1929، إذ استمر الاقتصاد الأمريكي في التراجع مدة اثنين وثلاثين شهرا متتاليا ثم بقي راكدا لعشرة أشهر إضافية ، ويرى الكاتب روبرت ديتش ، أن بداية التحسن الاقتصادي في نيسان 1933 ، تزامنت مع دخول (**قانون إيرادات البيرة والنبيذ**) Beer and Wine Revenue Act ، حيز التنفيذ في الثاني والعشرون من آذار 1933 بعد يومين فقط من تولي الرئيس فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt (1933-1945) منصبه، ودخل حيز التطبيق في السابع من نيسان 1933 (Deitch, 2003 ,P.p.132-133)، اذ كان الرئيس المنتخب قد تعهد بالسماح ببيع النبيذ الخفيف والبيرة منخفضة الكحول، انطلاقا من قناعة بأن إعادة تقنين تلك الصناعة من شأنه أن يسهم في تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص عمل واسعة، تشمل العاملين في صناعة البراميل والزجاجات وخبراء التخمير ومزارعي نبات الجنجل وغيرهم من الفئات المرتبطة بسلسلة الإنتاج، اذ تناولت المناقشات التشريعية مسألة تحديد نسبة الكحول المسموح بها في البيرة، وجرى التوافق في نهاية المطاف على اعتماد نسبة(3.2%) من الكحول ، باعتبارها الحد الفاصل بين المشروبات المسموح بها وتلك المشمولة بقيود الحظر (Noon, 2007, P.127) ، وبالتالي سمح بإنتاج وتوزيع البيرة والنبيذ بالنسبة المذكورة ، مع فرض ضرائب عليهما، مع استثنائهما من أحكام قانون فولستيد، ويؤكد احد الباحثين أن ذلك الإجراء أسهم في إعادة تشغيل مزارع الكروم ومصانع الجعة وشبكات التوزيع ومحال بيع المشروبات والحانات، وهو ما دعم النشاط الاقتصادي خلال الأزمة، ورغم استمرار حظر المشروبات الكحولية القوية وبقاء قانون فولستيد نافذا (Deitch, 2003,P.p.132-133) .

قدم عضو الكونغرس الأمريكي الجمهوري عن ولاية ويسكونسن جون بلين John Blaine (1875-1934) في عشرين شباط 1933 ، مشروع قانون لتعديل الحظر الدستوري على

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

الخمور[9] ، اذ تضمن التعديل الحادي والعشرون للدستور الأمريكي ثلاث مواد رئيسية: نصت المادة الأولى على إلغاء ما ورد في التعديل الثامن عشر المتعلق بحظر المشروبات الكحولية، وبذلك أنهت العمل به على المستوى الاتحادي. أما المادة الثانية فقد منحت الولايات صلاحية تنظيم أو حظر استيراد أو نقل المشروبات الكحولية أو المسكرة داخل حدودها، بما يتوافق مع قوانين كل ولاية على حدة . بينما جاءت المادة الثالثة لتحدد آلية التصديق على التعديل، إذ اشترطت إقراره من قبل الولايات خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات من تاريخ إحالته من الكونغرس إلى الولايات (Record U. C., 1934 ,P.40). وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع بلين بأغلبية (**ثلاثة وستين صوتا مقابل ثلاثة وعشرين)** الثاني والعشرون من شباط أي بعد يومين فقط من تقديمه، ثم أقره مجلس النواب بعد أربعة أيام (**بأغلبية مئتين وتسعة وثمانين صوتا مقابل مئة وواحد وعشرين)** ، ثم رفع إلى الولايات للتصديق عليه وفق الإجراءات الدستورية المعتمدة (Freitag, 2012 , P.263). سلك إقرار التعديل الدستوري مسارا مختلفا عن المسار المعتاد، إذ جرى الاعتماد على مؤتمرات التصديق الخاصة في الولايات بدلا من تصديق المجالس التشريعية، وهي آلية يجيزها المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية وتستخدم كخيار بديل في حالات التعديلات الدستورية، وفي ضوء ذلك، تم التصويت داخل المؤتمرات بصيغة (**نعم أو لا**) ، اذ أدرج ثمانية عشر مندوبا لكل خيار، وانتهت النتائج إلى تأييد واسع لإلغاء الحظر، بلغ ما يقارب نسبة (**خمسة إلى واحد)** وفي بعض المناطق وصلت (**عشرة مقابل واحد)** لصالح الإلغاء، وهو ما عكس تحولا واضحا في الرأي العام والمؤسسي تجاه إنهاء سياسة الحظر (Freitag, 2012 , P.263) .

أعلن اكتمال المصادقة على التعديل الحادي والعشرين في الخامس من كانون الأول 1933، بموجب الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية من خلال مؤتمرات التصديق الخاصة بالولايات، وذلك وفق الآلية الدستورية المنصوص عليها في المادة الخامسة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية (Annotated, 1973 ,P. LXXXLX) ، ويبين الجدول رقم (2) الولايات التي صادقت على التعديل وتواريخ المصادقة وترتيبها حتى الوصول إلى العدد المطلوب دستوريا لإقراره، الأمر الذي أنهى العمل بالتعديل الثامن عشر وألغى الحظر على المستوى الفيدرالي بعد نحو ثلاثة عشر عاما من تطبيقه (Senate, 1985 ,P.67).

[9] يعد التعديل الحادي والعشرون لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ألغي بموجبه التعديل الثامن عشر للدستور الامريكي(المعروف بتعديل الحظر) ، الحالة الوحيدة في التاريخ الدستوري الأمريكي التي يتم فيها إلغاء تعديل دستوري بتعديل لاحق حتى ذلك التاريخ .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

جدول (2)					
الولاية	المصادقة	الولاية	المصادقة	الولاية	المصادقة
ميشيغان	10 نيسان 1933	نيوهامبشير	11 تموز 1933	واشنطن	3 تشرين الأول1933
ويسكونسن	25 نيسان 1933	كاليفورنيا	24 تموز 1933	مينيسوتا	10 تشرين الأول1933
رود آيلاند	8 أيار 1933	فيرجينيا الغربية	25 تموز 1933	أيداهو	17 تشرين الأول1933
وايومنغ	25 أيار 1933	أركنساس	1 آب 1933	ماريلاند	18 تشرين الأول1933
نيوجيرسي	1 حزيران 1933	أوريغون	7 آب 1933	فيرجينيا	25 تشرين الأول1933
ديلاوير	24 حزيران 1933	ألاباما	8 آب 1933	نيو مكسيكو	2 تشرين الثاني1933
إنديانا	26 حزيران 1933	تينيسي	11 آب 1933	فلوريدا	14 تشرين الثاني1933
ماساتشوستس	26 حزيران 1933	ميزوري	29 آب 1933	تكساس	24 تشرين الثاني1933
نيويورك	27 حزيران 1933	أريزونا	5 أيلول 1933	كنتاكي	27 تشرين الثاني1933
إلينوي	10 تموز 1933	نيفادا	5 أيلول 1933	أوهايو	5 كانون الأول1933
آيوا	10 تموز 1933	فيرمونت	23 أيلول 1933	بنسلفانيا	5 كانون الأول1933
كونيتيكت	11 تموز 1933	كولورادو	26 أيلول 1933	يوتا	5 كانون الأول1933

يتبين الجدول أن عملية التصديق على التعديل الحادي والعشرين اتسمت بسرعة واضحة ، إذ بدأت بمصادقة ولاية ميشيغان في نيسان 1933، ثم تتابعت موافقات الولايات [10] (Judiciary, 1985 ,P.67) خلال أشهر قليلة حتى اكتمل العدد الدستوري المطلوب في الخامس من كانون الأول 1933 ،اذ يعكس ذلك تصاعد التأييد السياسي والشعبي لإنهاء الحظر في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، وهو ما أدى إلى إنهاء العمل بالتعديل الثامن عشر ، وإعادة تنظيم إنتاج وتجارة المشروبات الكحولية ضمن الإطار القانوني .

شكل إلغاء الحظر عبر التعديل الحادي والعشرين للدستور الأمريكي مسار التعافي الاقتصادي خلال مدة الأزمة الاقتصادية، اذ أسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وزيادة الإيرادات الحكومية

[10] عقب اكتمال النصاب الدستوري للتصديق على التعديل الحادي والعشرين في الخامس من كانون الأول 1933، صادقت عليه (ولايتا ، مين في السادس من كانون الأول 1933 ، وماونتانا في الثامن من اب 1934) ، بينما لم تصادق عشر ولايات هي كارولاينا الجنوبية، وكارولاينا الشمالية، وجورجيا، وكانساس، ولويزيانا، وميسيسيبي، وداكوتا الشمالية، ونبراسكا، وأوكلاهوما، وداكوتا الجنوبية، لأسباب تراوحت بين الرفض المباشر أو عدم عقد مؤتمرات التصديق المطلوبة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

من خلال إعادة إدماج صناعة وتجارة المشروبات الكحولية ضمن الاقتصاد القانوني بدلا من نشاطها غير المشروع (Deitch, 2003, P.p.132-133) ، فضلا عن ذلك أدى إلى إلغاء الحاجة إلى وجود ثقافة إجرامية موازية، وإنهاء المبرر الذي مكن العصابات من تحقيق أرباح طائلة من الاتجار غير المشروع بالكحول ، فضلا عن ذلك أعاد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بإنتاج الكحول وتوزيعه إلى إطار الاقتصاد القانوني بدلا من منافسته، ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد نشاطا واضحا تمثل في تأسيس آلاف الشركات الجديدة وزيادة الاستثمارات وإنشاء المصانع وشراء المعدات وتوفير فرص العمل (Deitch, 2003, P.p.132-133) . تبين أن سياسة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق بصورة كاملة الأهداف التي سعت إليها عند إقرارها، إذ أسهمت إلى جانب بعض مظاهر تراجع استهلاك الكحول في ظهور تحديات اجتماعية واقتصادية وقانونية جديدة، تمثلت في اتساع الاسوق غير المشروعة وتصاعد نفوذ الجريمة المنظمة وتراجع فاعلية إنفاذ القانون ، بينما أدى تزايد الضغوط الاقتصادية وتغير اتجاهات الرأي العام والقوى السياسية إلى تهيئة الظروف لإلغاء الحظر عام 1933، وهو ما يعكس تحولا في أولويات الادارة الأمريكية نحو إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي ضمن إطار قانوني أكثر قابلية للتطبيق .

الخاتمة

يتبين لي من خلال دراسي موضوع " **حظر الخمور في الولايات المتحدة الامريكية (1917-1933): دراسة في التعديلين الدستوريين الثامن عشر والحادي والعشرين** " ، جملة من الاستنتاجات ، وهي :

- مثلت سياسة حظر الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز التشريعات الدستورية في التاريخ الأمريكي ، إذ جاءت نتيجة تفاعل عوامل اجتماعية وأخلاقية وسياسية واقتصادية، وأسهمت حركات الاعتدال والإصلاح في ترسيخها، اذ كان للنساء دور مؤثر في دعم تلك الحركات من خلال النشاط المجتمعي والتنظيمي والدعوة إلى الحد من الآثار الاجتماعية للكحول، وصولا إلى إقرار التعديل الثامن عشر للدستور الذي منح الحكومة الفيدرالية سلطة فرض الحظر على إنتاج المشروبات الكحولية ونقلها وبيعها.
- كشفت تجربة حظر الخمور أن التشريع الدستوري لا يعمل بمعزل عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وإنما يتأثر بمدى قابلية المجتمع لتقبل القوانين وتطبيقها، إذ أظهرت التجربة أن اتساع الفجوة بين النص القانوني والممارسة العملية أدى إلى إضعاف فاعلية سياسة الحظر وأسهم في تعثرها وعدم تحقيق أهدافها بالشكل المأمول.
- أفرز تطبيق التعديل الثامن عشر نتائج غير مقصودة ، تمثلت في توسع الجريمة المنظمة وظهور السوق السوداء لتجارة المشروبات الكحولية، وهو ما أدى إلى تحول سياسة الحظر من كونها أداة للإصلاح الاجتماعي إلى عامل مولد لاضطرابات قانونية واقتصادية واسعة النطاق، أسهمت في تقويض فعالية القانون وإضعاف قدرة الدولة على فرضه.
- لم يكن تراجع الحظر نتيجة عامل واحد، وانما حصيلة تفاعل معقد بين الأزمة الاقتصادية ، وتغير الرأي العام، وتراجع القدرة المؤسسية على تطبيق القانون، وهو ما أعاد صياغة أولويات الادارة الامريكية نحو الاعتبارات الاقتصادية.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

- تحول إلغاء حظر الخمور خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1932 إلى قضية سياسية وانتخابية بارزة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، إذ تمسك الجمهوريون في بدايات الحملة باستمرار سياسة الحظر والدفاع عنها بوصفها التزاما قانونيا، بينما، تبنى الديمقراطيون بقيادة فرانكلين روزفلت الدعوة إلى إلغاء الحظر، مستندين إلى فشل تطبيقه وتزايد آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وهوما جعل قضية الإلغاء أحد العوامل التي عززت التأييد الشعبي للحزب الديمقراطي .
- يبرز التعديل الحادي والعشرون بوصفه استجابة سياسية واقتصادية أكثر من كونه مجرد إلغاء قانوني، إذ عكس تحولا في فلسفة الادارة الامريكية من فرض القيم الأخلاقية عبر الدستور إلى تنظيم السوق وفق منطق المنفعة والإيرادات.
- أكدت تجربة حظر الخمور أن نجاح السياسات العامة، حتى وإن استند إلى مبررات أخلاقية أو تأييد مجتمعي واسع، لا يرتبط بمجرد إقرارها قانونيا، وإنما يعتمد على قابليتها للتطبيق وفاعلية أدوات تنفيذها، إذ يؤدي غياب تلك المقومات إلى نتائج عكسية تتمثل في إنتاج مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة بدلا من الحد منها.

References:

First: Published American documents:

- Congressional Quarterly (1991) , National Party Conventions: 1831-1988, Ed., Colleen McGuiness , CQ Press , Washington, D.C .
- Congressional Record (1894) , Containing the Proceedings and Debates of the Fifty-Third Congress, Second Session, Vol. 26, Government Printing Office, Washington D.C.
- District of Columbia Code Annotated(1973) , Containing the Laws, General and Permanent in Their Nature, Relating to or in Force in the District of Columbia, Vol. 1, Titles 1–17, U.S. Government Printing Office, Washington, D.C.
- U. S. :Illinois: Attorney General's Office (1920) , Laws of Illinois on Intoxicating Liquors Also Federal Prohibition Enforcement Laws and Regulations, Illinois State Journal Company , Illinois .
- U. S. Congress Senate: Committee on the Judiciary (1926), The National Prohibition Law, Vol.1, U.S. Government Printing Office, Washington.
- U. S. Congress (1930), Congressional Record: Proceedings and Debates of the Second Session of the Seventy-First Congress of the United States of America, Vol. 72, Part 2, Government Printing Office, Washington.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

- U. S. Office of Internal Revenue (1920), Prohibition Unit Regulations 60, U.S. Government Printing Office, Washington.
- U.S. (1919) Laws of the Sixty-fifth and Sixty-sixth Congresses Relating to Liquor , U.S. Government Printing Office, Washington.
- U. S., Treasury Department, Prohibition Bureau (1930), Laws Relating to National Prohibition Enforcement , U.S. Government Printing Office, Washington.
- U. S.(1988) , United States Code: Titles 1-10 ,Vol.1, U.S. Government Printing Office, Washington .
- U.S. (1931), Wickersham Commission, George Woodward Wickersham , Enforcement of the Prohibition Laws of the United States ,U.S. Government Printing Office ,Washington.
- U.S. Congress (1934) , Congressional Record: Proceedings and Debates of the ... Congress, Vol. 77, Part 6, U.S. Government Printing Office, Washington.
- U.S. Congress(1985), Senate, Committee on the Judiciary, Amendments to the Constitution: A Brief Legislative History, 99th Cong., 1st sess., 1985, Prt.87-99, Government Printing Office, Washington, DC.
- U.S. (1926),Congressional Record: Proceedings and Debates of the First Session of the Sixty-Ninth Congress of the United States of America, Vol. LXVII, Part 5 (February 26 – March 16, 1926), Government Printing Office, Washington, D.C.

Second: Foreign theses:

- Trombetta Silvio (2020/2021) ,The Economic and Social Effects of Prohibition in the United States, Bachelor's Final Thesis, The Economic and Social Effects of Prohibition in the United States, Universita Politecnica delle Marche, Faculty of Economics, Italy,
- Zuzana Kučerova (2010/2011), Prohibition in the United States of America 1920-1933, Bachelor Thesis , Tomas Bata University in Zlín, Faculty of Humanities,

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

Third: Foreign books:

- American Society for the Study of Alcohol and other Narcotics(1909) , Some scientific conclusions concerning the alcoholic problem and its practical relations to life, U.S. Government Printing Office , Washington
- Anna Collins (2019) , Gangs: From the Streets to Social Media ,Greenhaven Publishing LLC ,New York .
- Benjamin Rush(1810), An Inquiry into the Effects of Ardent Spirits upon the Human Body and Mind: With an Account of the Means of Preventing, and of the Remedies for Curing Them, 8th Printed for Josiah Richardson, Exeter ,UK.
- Charles Stelzel (1918), Why Prohibition George H. Doran Company, New York,
- Dirk Hoerder (2002) , Cultures in Contact: World Migrations in the Second Millennium, Duke University Press, North Carolina.
- Duane H. Freitag (2012) , Sauerkraut, Suspenders, and the Swiss A Political History of Green County's Swiss Colony, 1845-1945 , iUniverse Ivc., Bloomington , Indiana.
- Garrett Peck, The Prohibition Hangover: Alcohol in America from Demon Rum to Cult Cabernet Rutgers University Press, , NJ and London, 2009.
- George Fisher (2024).Beware Euphoria : The Moral Roots and Racial Myths of America's War on Drugs , Oxford University Press ,UK .
- Glen R. Hanson, et al. (2024), Drugs and Society, 15th , K Jones & Bartlett Learning, Burlingame , California.
- John J. Rumbarger (1989) , Profits, Power, and Prohibition: Alcohol Reform and the Industrializing of America, 1800–1930 , State University of New York Press.
- Joyce H. Lowinson (2011), Lowinson and Ruiz's Substance Abuse A Comprehensive Textbook ,Ed. Pedro Ruiz and Eric C. Strain,5th , Lippincott Williams & Wilkins, Philadelphia , Pennsylvania.
- Julia Straub (2019), Gatsby's Rise to Riches. Is Gatsby's Economic Success a Realization of the American Dream? , GRIN Verlag , Munich.
- Katharine Lent Stevenson (1907) , A Brief History of the Woman's Christian Temperance Union ,3th , The Union Signal Evanston, Illinois.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

- Kenneth T. Jackson (1967 , The Ku Klux Klan in the City 1915–1930, Oxford University Press, New York.
- Laurie K Bertram(2020),The Viking Immigrants: Icelandic North Americans ,University of Toronto Press, Canada.
- Lisa McGirr (2016), The War on Alcohol: Prohibition and the Rise of the American State, W. W. Norton & Company, New York and London .
- Lula Barnes Ansley(1914) ,History of the Georgia Woman's Christian Temperance Union from Its Organization, 1883-1907,Gilbert printing Company, Georgia.
- Mark A. Noon(2007), Yuengling : A History of America's Oldest Brewery McFarland, North California and London.
- Mark Thornton(1991), The Economics of Prohibition , University of Utah Press, Salt Lake City, Utah.
- Newspaper Enterprise Association(1919) , The World Almanac and Book of Facts ,New York .
- Patricia A. Adler,et al.(2012), Drugs and the American Dream : An Anthology ,Wiley Publishers Since 1807 ,New Jersey.
- Peter Turner Winskill , The Temperance Movement and Its Workers A Record of Social (1893), Moral, Religious, and Political Progress · Vol. 1 ,Blackie & Son Limited , London .
- Robert Deitch (2003), Hemp : American History Revisited: The Plant with a Divided History , Algora Publishing, New York.
- Robert Smith Bader(1986), Prohibition in Kansas: A History, University Press of Kansas.
- Stephen Keyes Williams et al.(1920), Cases Argued and Decided in the Supreme Court of the United States, Book 63, Lawyers Co-operative Publishing Company, New York.
- Steve Neal (2005), Happy Days Are Here Again: The 1932 Democratic Convention, the Emergence of FDR—and How America Was Changed Forever, HarperCollins Publishers, New York.
- W. David Lewis(2005),Eddie Rickenbacker: An American Hero in the Twentieth Century, Johns Hopkins University Press, Maryland.

Fourth: Encyclopedias:

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

- Alain Marciano(2006), Giovanni Battista Ramello , Encyclopedia of Law and Economics ,Second Ed., Business & Economics , Toronto , Italy , 2026.
- Carl Sifakis , The Mafia Encyclopedia ,Facts On File, Incorporated ,New York .
- Charles Rowley (2008), Friedrich Schneider, The Encyclopedia of Public Choice, Vol.1, Springer Science and Business Media, New York.
- Craig J. Forsyth (2014), Heith Copes, Encyclopedia of Social Deviance, SAGE Publications, Los Angeles.

Fifth: Foreign research:

- George S. Hobart (1923) "**The Volstead Act**" ,*The American Academy of Political and Social Science* ,Vol. 109 , Philadelphia.
-

Sixth: The American National Archives website:
https://www.archives.gov/federal-register/constitution .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.520-547

Alcohol Prohibition in the United States (1917–1933): A Study of the Eighteenth and Twenty-First Constitutional Amendments

Bariq Ahmed Tali Jayyad
Ministry of Education / Baghdad Education Directorate – Al-Rusafa I
ahmed.barik@yahoo.com
07707877117

Abstract :
This study examines " **The Prohibition of Alcohol in the United States of America (1917–1933): A Study of the Eighteenth and Twenty-First Amendments to the U.S. Constitution**" , as one of the most significant legislative and constitutional experiments in modern American history. It aimed to reorganize society through direct constitutional intervention in regulating patterns of behavior and consumption, based on reformist ideas with moral, religious, social, and economic dimensions. This policy emerged in the context of the rise of temperance movements and reform organizations that viewed alcohol consumption as a source of numerous social and economic problems, which ultimately led to the adoption of the Eighteenth Amendment and the implementation of Prohibition in 1920 . The study concludes that the Prohibition in the United States did not achieve its expected reform objectives. Social, economic, and political challenges associated with its enforcement led to a decline in public and political support, as well as unintended consequences such as the expansion of organized crime and the illicit economy. This ultimately resulted in its repeal through the Twenty-First Amendment in 1933, reflecting the limits of constitutional legislation in achieving comprehensive social change.

Key Words: (Alcohol Prohibition, Temperance Movement, Constitutional Amendment, United States of America) .